

نظام الزكاة من منظور الاقتصاد فراغات في القياس والمحاسبة واقترابات في المنهجية

د. بشير مصيطفي
باحث اقتصادي دولي

من ورائه ما دامت هذه الأخيرة شعيرة دينية وركن ثان من أركان الإسلام لا تخضع لتقلبات السوق. والحقيقة أن هذه الرؤية ناجمة عن التحليل الساكن لفريضة الزكاة وأنها علاقة خفية بين أصحاب فائض الثروة ومستحقي الزكاة. بينما ارتباط هذه الفريضة بقوة الدولة وسيادتها يجعلها تتجاوز التحليل الساكن إلى الفعل الاقتصادي والمالي. ومن هذا المنظور يكون من الواقعية أن تخضع للقياس الاقتصادي حتى يستفاد من إمكانيات علم الاقتصاد في وضع سياسات محكمة لتفعيلها. وسيتناول

تركز هذه الورقة على الاشكاليات المتعلقة بالزكاة كنظام مالي وكعلاقة بين المسلم وخالقه، وتحاول أن تثير قضية للنقاش تتعلق بالقياس الاقتصادي لوظيفة الزكاة من حيث سلوك المسلم القادر ماليا وبنظام المحاسبة لاعتقاد الباحث بأن فراغات كثيرة لا زالت قائمة في هذين المجالين.

1 - مدخل إلى القياس الاقتصادي للزكاة:

يبدو للوهلة الأولى أن معالجة القياس الاقتصادي للزكاة موضوع لا طائل

سوى طريقة السير على عينة من دول بعينها Surveys، ويكون من المفيد تطبيق طريقة المعاينة بالسير واستغلال النتائج في وضع السياسات الملائمة لتطبيق الزكاة.

1-1 ج من الملاحظة تبين لنا أن هناك تحيزاً واضحاً في مجال الأموال الخاضعة للزكاة في الوطن الاسلامي لصالح رأس المال ومنتجات الزراعة وهناك بعض الغموض يكتنف مجالات الأصول الأخرى، كالأصول الثابتة، الأسهم والسندات والودائع ومداخل العمل. هذه الحالة ناجمة في الواقع عن النظرة الساكنة التي ألمحنا إليها سابقاً وإلى المعالجة الفقهيّة الصرفة لموضوع الزكاة، في حين تشكل الأصول المهملة تدفقات مالية كبيرة لا زالت تتزايد باطراد بحكم الاقتصاد الجديد.

1-1 د تتعايش في الوطن الاسلامي الزكاة بوضعها الراهن في مجال جبايتها

هذا المحور البحث في إمكانية المعالجة القياسية للزكاة ومن ثمة في الكشف عن موقف الإنسان المسلم المعاصر من أدائها ومن الهيئات المعنية بجمعها.

1-1 فرضيات البحث:

1-1 أ تخضع جل الدول الاسلامية إن لم نقل كلها إلى أنظمة اقتصادية غربية، وقد ولدت موجة الاحتلال اغتراباً واسع النطاق في مجالات الاقتصاد والثقافة، ولهذا أصبحت الزكاة عنصراً غير مفهوم في البناء المالي ونظام الجباية لهذه الدول. ويكون من أول فرضيات هذا البحث غياب التطبيق الفعلي للزكاة في العالم الإسلامي كأداة مالية ذات سيادة وتخضع لقانون وتنظيم.

1-1 ب طبيعة الزكاة ضمن الرؤية الساكنة للفرد المسلم - اليوم - تجعل من المعالجة القياسية أمراً غير يسير، فهناك فقر واضح في المعطيات المطلوبة لأية دراسة قياسية جادة، وليس أمامنا

هذه الفرضيات قد تعيق إلى حد ما البحث في مجال القياس الاقتصادي للزكاة إلا أننا نحاول أن نقدم اقتراحاً منهجياً لتجاوز تلك المصاعب.

2-2 عناصر البحث:

2-2-أ- من النامية المنهجية نرى أن يشمل البحث معاينة عشوائية ضمن مجموعة من الدول الإسلامية - وغير الإسلامية - حيث فائض الثروة واضح، وتعطى للدول أوزان أو معاملات إذا تعلق الأمر بحساب المؤشرات الاحصائية.

2-2-ب- وأن تتبع طريقة ال cross - section عبر تحقيق مدروس بناء على أسئلة محددة تمس مختلف الشرائح الخاضعة للدراسة وهي:

- الموظفون
- التجار
- المستثمرون
- المحاسبون
- الأكاديميون

وتوزيعها مع الضريبة في مجال تنظيمها. وتحمل الضريبة بمختلف أنواعها صدارة النظام المالي في مجال الجباية بحكم خضوع البلاد الإسلامية إلى النظام المالي الغربي كما أسلفنا. ولذا يكون من العائق لدينا فصل معطيات الجباية التقليدية عن معطيات الزكاة خاصة وأن الرأي السائد لدى الجمهور أن الضريبة تغني عن الزكاة ولدى البعض أن الزكاة نوع من الضريبة.

1-1-هـ- الزكاة كركن من أركان الإسلام تعفينا من البحث في مجال ما أسميه بالتهرب الزكاتي. فهناك اخراج حقيقي لزكوات الأفراد بين شهري رمضان ومحرم من كل عام هجري إلا أن طريقة الجباية والتوزيع الحالية لا تسمح لنا بتقدير حجم هذا التهرب وبالتالي بتقدير الانعكاس الذي من الممكن أن تحدثه الزكاة في مجال التنمية.

ملف العدد

الأصول الثابتة، الأسهم والسندات، ومنتجات الزراعة، والمداخيل الأخرى.

- من أين تأتي أرباح دافعي الزكاة

- القطاع المصرفي

- قطاع الشركات

- القطاع الحكومي

- القطاع الزراعي

- القطاع التجاري

- غيرها

- ما هي المبالغ المستثمرة لدى دافعي

الزكاة مسحة الاستثمار.

- كيف تتوزع العينة المختارة على

مجالات الاستثمار وآماده؟

- ما هو موقف العينة من دفع

الزكاة؟ هل هي قصرية أم اختيارية؟

- ما هو موقف العينة من طريقة

دفع الزكاة؟ هل تدفع كصدقة أم

تدفع للدولة أم لجهات مختصة مثل لجان

الزكاة والجمعيات الخيرية أم للبنوك

الإسلامية.

-2-2ج- وأن تشمل الأسئلة مجالات

حيوية في موضوع الزكاة هي:

- المبالغ المستثمرة

- القدرة على تجاوز النصاب

- طريقة دفع الزكاة

- الموقف من الجباية الحكومية

للزكاة

- الموقف من جباية الجمعيات الخيرية

والمساجد ولجان الزكاة

- دوافع إخراج الزكاة أو أسباب

عدم دفع الزكاة

-2-2د- يستحسن توجيه الأسئلة

من خلال استبيان إحصائي وتحلل

النتائج بناءً على الفرضيات المذكورة.

2-3 تحليل النتائج: إن هذه الطريقة

لتكشف لنا عن أجوبة تساعد على وضع

نظام فعال للزكاة، ولتطبيقها الميدانية.

كم هو تقدير نسبة دافعي الزكاة إلى

إجمالي السكان؟

- كيف تتوزع الثروة العائمة بين

ونظم الحياة والتطبيق. والملاحظ أن من اليسير استيعاب الزكاة كفريضة تعبدية - كما هو جار الآن - لأن نصوص الشريعة والفقه الإسلامي تكون قد فصلت في مسائلها، إلا أن الزكاة كنظام مالي لا زالت في حاجة إلى جهد بحثي للإجابة على عديد الأسئلة المتعلقة بالزكاة على الأصول المالية المعاصرة، والتجارة الالكترونية والحسابات خاصة بالاهتلاك، ومديونية الحكومة، والتداول في البورصة. من جهة ثانية لا زالت الأبحاث محتشمة لإعطاء الزكاة بعدها الاجتماعي ضمن نظرية (رأس المال الاجتماعي).

ويهدف هذا القسم إلى إبراز الزكاة كنظام للعدالة الاقتصادية وكواحد من عناصر رأس المال الاجتماعي.

2 - 1 نظرية رأس المال الاجتماعي:
تتم نظرية رأس المال الاجتماعي بالعلاقة بين السوق من جهة والقيم الاجتماعية

- كيف يتوزع دافعو الزكاة على طرق دفع الزكاة المذكورة.
- الموقف من الحكومة كجامع أول للزكاة وموزع أول لها.
- من هم مستحقوا الزكاة الأولى بها؟

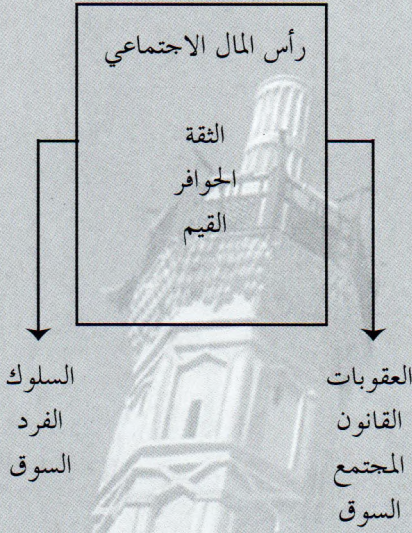
إن جمع الأجوبة المذكورة وتحليلها يسمح لنا باستخراج البيانات المناسبة والمؤشرات الاحصائية، وتساعد مؤشرات التزعة المركزية في الإحصاء ومؤشرات التشتت واختبار الفرضيات Hypothesis Testing، بتحديد النتائج بدقة إذا ما أحسن اختيار العينات.

2- شعيرة الزكاة ونظام الزكاة كرأس مال اجتماعي:

تنتمي الزكاة إلى حقل المالية العامة للدولة المسلمة، فضلاً على أنها شعيرة ذات بعد تعبدية إذ ليس هناك في المذهبية الإسلامية فصل بين الشعائر

ملف العدد

غير اقتصادية ومن شأنها أن تحفز السوق
كما يبينه المخطط الآتي
(مخطط رقم 1).



أبعاد رأس المال الاجتماعي

وهكذا تشترك القيم الاجتماعية
(جزاءات وعقوبات) مع السلوك
الفردى في إقامة سوق تعكس لنا قيم
المجتمع، والملاحظ على هذه النظرية
أنها تعبر إلى حد بعيد عن نظرة الشريعة
الإسلامية إلى الشأن الاقتصادي وأنه
جزء من العبادة ومن علاقات المجتمع

من جهة ثانية، إنما التداخل بين هذين
الجانبين وتركز هذه النظرية على الواجب
عمله فضلاً عن الواجب تملكه، وهي إلى
حد ما تعبر عن نقائص النظام الرأسمالي
الذي يستهدف تعظيم الربح بغض النظر
عن الكيفية المتبعة لذلك. ويلخص لنا
فوكوياما هذا المعنى بقوله: «رأس المال
الاجتماعي هو القدرات الناتجة عن الثقة
لدى مجتمع أو لدى جزء منه. والثقة
تنتج داخل مجموعة تشترك في قيم الحق
والشرف والشراكة».

وترتبط نظرية رأس المال الاجتماعي
في الغرب بقيم الحداثة وما بعد الحداثة
أي أنها تدرج العلاقات الاجتماعية
ضمن العلاقات الاقتصادية ما نتج عنه
تعديل في برامج التنمية لدى الهيئات
الدولية.

وتحتل قيم المساواة والعدالة والسلوك
مكانة هامة في نظرية رأس المال
الاجتماعي، وهي قيم - كما نرى -

واستثمار الخيرات، وهكذا تتم عملية إعادة توزيع هذه الخيرات باستمرار ضمن مدى زمني غير محدد ما دام أن مفهوم الحول (السنة) يتغير من مقتدر إلى آخر.

وهي تحكم أقوى في سلوك الغني بين اتجاهات الاستهلاك، الاستثمار والاكتناز، وبالتالي تحكم أكثر رشادة في اتجاهات السوق بين: أسواق السلع وأسواق رأس المال والأسواق المالية وبفضل قانون الزكاة، يتجسد الجانب القانوني في علاقة هذه الشعيرة بالمجتمع، وفي تطبيق الحوافز التشريعية مما يدعم ثقة السوق في الدولة، وثقة المتعامل الاقتصادي في السوق.

كما تعطي الزكاة قيمة أكبر للجهد والعمل من خلال نسب إخراج الزكاة بالقياس إلى نوعية الوعاء، فأدنى نسبة ممكنة التي هي (2.5%) تكون على الثروة التي أساسها العمل، وترتفع

المسلم المتصف بالأخوة والعدالة ورشادة الاستهلاك.

2-2 الزكاة في منظور رأس المال

الاجتماعي: جميع المؤشرات المتعلقة بالزكاة تظهر لنا عمق الارتباط بين الملكية الخاصة التي يقرها الإسلام، واستخدامات هذه الملكية في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع فئات المجتمع المسلم. وكما أسلفنا في النقطة (1-2) المتعلقة بالبعد الاقتصادي للزكاة، فإن نظرية رأس المال الاجتماعي تجدد صورتها العملية في تطبيقات الزكاة عند المسلمين.

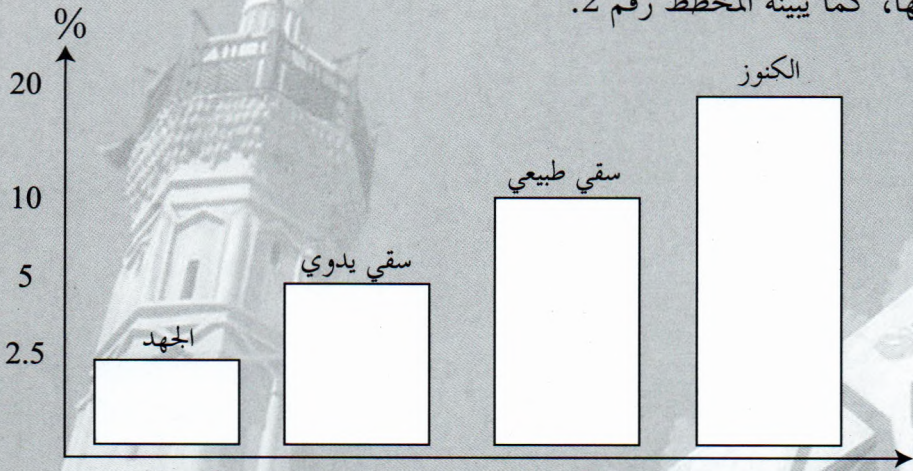
فهي تعبير عن قيمة الأخوة التي تجعل الغني والفقير على درجة واحدة من الشعور وبالتالي فهي تجسيد لمبدأ تحويل جزء من الثروة من الأول إلى الثاني. هذا التمويل تحكمه ضوابط فقه الزكاة.

وهي تعبير عن الديمقراطية الاقتصادية بمعنى المشاركة الاجتماعية في استهلاك

ملف العدد

للأصول... إلخ، فضلاً عما له علاقة بحسابات الزكاة. ويتجلى هذا التنافر

هذه النسبة حسب درجة إدماج الجهد البشري في المنتج حتى تصل إلى 5% في حالة المنتج الزراعي المسقي يدوياً، ثم 10 % في حالة المنتج الزراعي المسقي طبيعياً، ثم 20 % في حالة الثروة المعثور عليها، كما يبينه المخطط رقم 2.



مخطط رقم 2: تباين نسب تحصيل الزكاة

في المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة وحساب مؤشراتهما كما سوف نرى. ويبحث هذا القسم في استعراض أهم عناصر هذه الإشكالية وطرق معالجتها. مع العلم أن التطبيق الجدي لنظام الزكاة يقتضى نظاماً محاسبياً ملائماً.

3 - إشكالية المحاسبة في اقتصاديات الزكاة: من أبرز الإشكاليات المطروحة الآن هو مدى انسجام نظام المحاسبة الغربي مع واقع البلاد الإسلامية. مؤشرات الاهتلاك، حساب القيمة الحالية للأرباح، وسعر القيمة المتبقية

3 - 1 المحاسبة في المنظومة الغربية:

تشكو المنظومة الغربية فراغات في مجال النظام المحاسبي على الصعيدين: الأول، الصعيد الفلسفي

الثاني، الصعيد التقني

3-1 أ الصعيد الفلسفي: يعرف منظرو

الغرب المحاسبة بالهدف كما يلي: «توفير المعلومات الضرورية لقرارات صائبة».

وقد اعتمد هذا التعريف في النظام المحاسبي الانجلوسكسوني وانجرت عنه عناصر المحاسبة التي هي: مبلغ التدفقات النقدية، وقتها ودرجة تأكدها. أما القرارات المعنية فهي: الاستثمار الرشيد، القروض والقرارات الاقتصادية الأخرى.

والسؤال المطروح هو هل يكفي جمع المعلومات المحاسبية الصحيحة لتحقيق تخصيص أمثل للموارد؟ الجواب أكيد بالنفي لأن الارتباط بين معلومات

السوق وتحقيق الرفاه الاجتماعي في المنظومة الغربية يكاد يكون منعماً. ويكفي دليلاً على ذلك إحصائيات توزيع الخيرات في العالم. (80 % من ثروة العالم موجودة لدى 20 % من سكان الأرض). ومثال آخر من واقع الدول المدينة، يكفي النظر إلى محاسبة الديون الخارجية للتأكد من الفراغ السائد بين الأهداف المعلنة للمحاسبة وحيثيات الفقر وسوء تخصيص الموارد واستنزاف ثروات الدول الفقيرة وتلك التي تمر بمرحلة التحول من النظام الموجه إلى اقتصاديات السوق.

1-3 ب الصعيد التقني: تشكو

المحاسبة الغربية من خلل على مستوى 3 تقنيات رئيسة هي:

تقييم القيم المتبقية

تقييم عائد الحسابات

مفهوم الحذر

تقييم الأصول المتبقية في النظام

تقييم حصيلة الزكاة في المنظور الاسلامي لا تتلاءم مع مبادئ المحاسبة التقليدية المذكورة في النطقة (3 - 1)، فالأصول المتبقية لا تقيم على أساس أدنى سعر بل تعطى قيمتها السوقية (القيمة الفعلية) وهي نفس قيمة سلعة مماثلة في المواصفات. هذا من شأنه أن يحدد بدقة حصيلة الزكاة على الأصول المتبقية عكس الحال في المحاسبة التقليدية التي من شأنها أن تستدني هذه الحصيلة.

أما عوائد الحسابات فتحسب على أساس العوائد الحلال (المشاركة) أو الودائع بغير فائدة مخصوماً منها الديون (ديون بدون فوائد) وحيث أن الدراسات القياسية قد أثبتت فرق العوائد بين النظام الربوي والنظام الإسلامي، فإن حصيلة الزكاة في هذه الحالة تكون ضمن هذا المنظور أعلى منها في حالة تطبيق المحاسبة التقليدية.

وفي الأخير، فإن القيمة الدينية للزكاة

المحاسبي التقليدي بأدنى قيمة للسوق أي أقل تكلفة. وهذه لا تساوي بالضرورة القيمة الحقيقية للأصول المتبقية إذا ما قورنت بنظيرتها في السوق. مما يؤثر في قيمة إجمالي الأصول المتبقية نحو الانخفاض under estimating.

وتقييم المحاسبة التقليدية صافي الحسابات باحتساب العوائد بناءً على القيمة الحالية present value، وهي قيمة محسوبة على أساس معدل الفائدة السائد بالسوق، وعليه تعالج الحسابات بشكل مفصل وتكون العوائد شبه مؤكدة (عدا حسابات الحذر).

أما مفهوم الحذر prudence فيعني وضعية المستقبل غير المؤكد uncertain future، وتضخم المحاسبة التقليدية الحذر إلى درجة بناء توقعات على أساس حد أدنى للأصول والعوائد حد أعلى للانفاق والخصوم.

2-3 الزكاة في منظور المحاسبة:

الموازنة والإنفاق والتوازن الاقتصادي
(أنظر الفقرة -1-3أ).

ج- التدفقات الهائلة المتوقعة لوعاء
الزكاة وحصيلتها والتي من المفترض أن
تثبتها الدراسات القياسية التي ألمحنا إليها
في القسم الثاني من هذا البحث. وهي
تدفقات تقتضي محاسبة خاصة تأخذ
بعين الاعتبار أهداف الحياة الإسلامية
ومبادئ الفقه الإسلامي وعناصر
الشريعة التي هي:

أ- عدم احتساب الربا (الفائدة) في
تقييم الأصول والعوائد والأرباح.
ب- نظام المشاركة في الأرباح
والخسائر PLS، وتقاسم المخاطر.
ج- مفهوم الإنفاق على أساس
المسارعة إلى البذل والصدقات.
إن كل عنصر من هذه العناصر ينجح
عنه بلغة المحاسبة تعديلات على النظام
المحاسبي التقليدي وأرباح مؤشرات
جديدة ليست معروفة في ذلك النظام.

وحرص الإنسان المسلم على بذل المال
والإنفاق في سبيل الله يتناقض مع مبدأ
استدناء الأصول والأرباح في حالة
عدم التأكد (مفهوم الحذر من المحاسبة
التقليدية) لأن ذلك يعني بالضرورة
استدناء وعاء الزكاة وبالتالي استدناء
قيمة الزكاة.

3-3 كيف يمكن تجاوز التناقض بين مبدأ الزكاة ومحتوى المحاسبة التقليدية؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي
التنويه إلى الحاجة الماسة إلى (محاسبة
خاصة بالزكاة) نسميها (محاسبة الزكاة)
Zakat Accounting ودواعي هذا
الحاجة تكمن فيما يلي:

أ- محدودية وحدود المحاسبة التقليدية
في التعبير عن مغزى الزكاة.
ب- الفراغات الموجودة في المحاسبة
التقليدية بالنظر إلى تقييم الموجودات
والتدفقات وأثر ذلك على أوضاع

- المصارف غير الربوية (البنوك التجارية غير الربوية)

- مؤسسات التأمين التكافلي

- هيئات ومؤسسات الإغاثة الإسلامية

- شركات توظيف الأموال

- مراكز جمع وتوزيع الزكاة

وتجدر الإشارة إلى استهداف ما

يلي:

- تطور البنوك غير الربوية إلى بنوك

إسلامية

- تطوير البنك المركزي التقليدي

إلى بنك مركزي إسلامي

- تطوير مؤسسات التأمين إلى

مؤسسات التكافل

- تطوير صناديق الزكاة الراهنة إلى

مؤسسات أو مراكز حديثة

‘ هناك بالفعل مؤسسات في عديد

البلدان الإسلامية تحاول أن تستثمر

في الفقه الإسلامي أشهرها: البنوك

هذا كله يتطلب جهداً بحثياً إضافياً في تفكيك النظرية الاقتصادية وبناء نظام محاسبي إسلامي.

3-4 عناصر تفكير أولية في موضوع

محاسبة الزكاة: من الناحية البحثية

موضوع محاسبة الزكاة يقتضي التفكير

في بناء نموذج نظري لمحاسبة تأخذ بعين

الاعتبار:

أ- فراغات المحاسبة التقليدية

ب- عناصر الفقه الاسلامي ومبادئ

الشريعة

ومن الناحية التطبيقية يحسن التفكير

على الأصعدة الآتية:

أولاً - بناء مؤسسات إسلامية

ثانياً - بناء محاسبة إسلامية

ثالثاً - تطوير فقه محاسبي إسلامي

أولاً - بناء مؤسسات إسلامية:

المؤسسات التي نعينها هنا بعضها قائم

في كثير من البلاد الإسلامية وحتى في

البلاد الغربية وهي:

من المجدي توسيع ذلك إلى مؤسسات جمع وتوزيع الزكوات.

ثانياً - بناء محاسبة وتدقيق محاسبي إسلامي: Islamic Audit (مدخل في المنهجية): لا أريد أن أستعرض هنا أكثر من مدخل في منهجية تركيب نظام محاسبي إسلامي ينسحب على المؤسسات المالية الإسلامية وعلى مؤسسات الزكاة أيضاً. فالأبحاث في مجال تطوير محاسبة للبنوك الإسلامية كثيرة - ولو أنها تفتقد إلى المقاربة الأكاديمية المطلوبة - لكن البحث في محاسبة الزكاة لم يبدأ بعد لسبب بسيط وهو افتقار الباحثين المهتمين بالموضوع إلى أدوات القياس الاقتصادي أو على الأقل ندرة الدراسات القياسية لموضوع الزكاة. من جهة وإلى عدم العناية بالمنهجية في بحث موضوع الزكاة إن المتأمل في نظرية المعرفة لدى الغرب يجد ما يلي:

لا تعتبر المعلومات صحيحة إلا

الإسلامية وصناديق الزكاة (من ذلك الـ PPZ في ماليزيا)، ويستخدم الـ PPZ أحدث طرق المعالجة في مجالي جمع الزكاة وتوزيعها (الدعاية، الاشهار، نظام المعالجة الآلية...)، إلا أن تعرف دافعي الزكاة ومستحقيها على التدفقات النقدية المنجزة عن هذه الفريضة وكذا استخداماتها لم يكن ممكناً بسبب انعدام الوثائق المحاسبية. وهكذا تكتفي هذه المؤسسة كباقي المؤسسات في دول أخرى: (الباكستان، الكويت، السعودية) بالتقارير الرسمية.

هل معنى ذلك أن هذه المؤسسات تفتقد إلى نظام للمحاسبة والتدقيق المحاسبي Auditing؟ أكيد أن الجواب (نعم)، إلا أن ذلك لا يعني انعدام محاولات في هذا الاتجاه. فقد شهدت (البحرين) كما شهدت (مصر) محاولات لإيجاد محاسبة ونظام تدقيق محاسبي خاص بالبنوك الإسلامية ويكون

المنهجي لأي تفكير محاسبي أو معالجة محاسبية. قد لا نلمس ذلك من الوجهة العملية - الآن - الشيء الذي يفسر خضوع أغلب النشاطات الاقتصادية في العالم الاسلامي إلى النظم المحاسبية الغربية.

وهذه بعض القواعد لنظام محاسبي إسلامي من الناحية المنهجية:

أ- لا وجود لشيء ائمه معدل الفائدة في تقييم الأصول أو التدفقات النقدية.

ب- لا وجود لعقود يشوبها عدم التأكد (أي الغبن).

ج- قاعدة التكافل والتعاون والبدل.

د- قاعدة الشفافية وتمائل المقاييس والقياسات Full informations.

هـ- قاعدة المصلحة والسلامة الشرعية.

ويكون من الأجدي أن تطور هذه القواعد في شكل مبادئ محاسبية

إذا اختبرت واتضح من الاختبار أنها صحيحة، وفي مجال العلوم الاجتماعية (وخاصة علم الاقتصاد) نجد اختبار الفرضيات (H_0 و H_1) حيث تقوم القاعدة على مبدأ: رفض الفرضية أو عدم رفض الفرضية:

H_0 : Rejected

H_2 : non rejected

وتستعمل نظرية المعرفة لدى الغرب لرفض الفرضية أو عدم رفضها الأساليب القياسية المعروفة (tests).

وتماشياً مع هذه المنهجية لا يعتبر الوحي معرفة أو مصدراً للمعرفة ما دام غير خاضع للاختبار الاحصائي أو القياسي.

وما يقال عن المعرفة، ينسحب أيضاً على النظم المحاسبية، وفلسفة المحاسبة الغربية تختلف كليةً عن الفلسفة المفترضة للمحاسبة في الإسلام، ويعتبر الفقه الإسلامي بأصوله المعروفة الإطار

ب- المخزون، السندات، الأسهم، وغيرها.

ج- عروض التجارة.

د- القيم المتبقية (الأصول المتبقية).

هـ- الأصول الثابت خارج دائرة الإنتاج.

و- العقار والأرض.

ز- الحسابات الصافية.

وتتيح المحاسبة الإسلامية للزكاة فرصاً لجميع المتعاملين Zakat Operators للاطلاع على كل البيانات بواسطة الوثائق المحاسبية الملائمة لقواعد الشريعة، وهذا أمر مهم فيما يتعلق باستخدامات حصيلة الزكاة ومصارفها، وتوفير قاعدة معلومات للدراسات القياسية.

خلاصة: حاولت هذه الورقة إثارة إشكالية لم تنضج بعد لدى باحثين الاقتصاد في الإسلام: الاقتراب القياسي للزكاة وتطوير نظام محاسبي خاص بهذه الفريضة.

ومؤشرات تساعد على بناء محاسبة وتدقيق محاسبي إسلامي تكمل ما هو موجود في المحاسبة الغربية من أدوات محاسبية صالحة وناجعة.

وإلى جانب القواعد المنهجية المذكورة، يحتوي فقه الزكاة في الإسلام على قواعد أخرى نظمت الاستحقاقات كما هي مبينة في القرآن الكريم (آية الزكاة). ولأجل هذا تهدف محاسبة الزكاة إلى استيعاب هذه الاستحقاقات (الحقوق) وجردها وإنجاز الميزانيات بشأنها، كما تستهدف استيعاب الأصول الجديدة في مجال تداول المال، وفي الأخير استيعاب محددات الزكاة: النصاب، الوقت، الوعاء، الحصيلة.

وفيما يلي أهم الأصول والتدفقات النقدية الخاضعة للزكاة:

أ- السيولة والودائع بمختلف أنواعها (تحت الطلب، لأجل...).

مشكل المنهجية فيها واقتصارها على مجال البنوك الإسلامية.

ويوصي البحث بتمويل صناديق الزكاة ومؤسسات جمعها في البلاد الإسلامية (لا سيما في السعودية وماليزيا وباكستان) لأبحاث المحاسبة الزكائية، ولا بأس أن يكون ذلك من نصيب باب (في سبيل الله) أو (ابن السبيل).

ملاحظة: الموضوع موثق وله مراجع عربية وأجنبية.

وقد بين البحث فراغات المحاسبة التقليدية بالقياس إلى محتوى الفقه الإسلامي من جهة وغياب الدراسات القياسية الجيدة لموضوع الزكاة فضلاً عن غياب نظام محاسبة متناسق مع أهداف الزكاة وحيثياتها في الإسلام.

إلا أن ذلك لا يعني الجزم بهذه النتيجة، فالمحاسبة التقليدية تتيح لنا قواعد جيدة لتطوير المحاسبة الإسلامية كما أن محاولات الباحثين لتطوير محاسبة إسلامية كثيرة على الرغم من

